|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-24)نيودلهي، 24-15 أكتوبر 2024 |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | الإضافة 5للوثيقة 36-A |
|  | 23 سبتمبر 2024 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
|  |
| إدارات الدول العربية |
| تعديلات يقترح إدخالها على القرار 40 |
|  |
|  |

|  |  |
| --- | --- |
| **ملخص:** | ‏تقترح جامعة الدول العربية تعديل القرار ‎40 ‏للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لتوسيع نطاق التركيز ليشمل الآثار السياساتية والتنظيمية للتكنولوجيات الناشئة، والتأكيد على أهمية زيادة التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع ولجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات، وإنشاء إطار أكثر تكيفاً يدعم الابتكار مع ضمان التوافق مع المعايير التنظيمية العالمية.‎ |
| **للاتصال:** | راكان أ. العنزيهيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (CST)المملكة العربية السعودية | البريد الإلكتروني: Raanazi@cst.gov.sa |

MOD ARB/36A5/1

القرار 40 (المراجَع في نيودلهي، 2024)

الجوانب التنظيمية لعمل قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات

(مونتريال، 2000؛ فلوريانوبوليس، 2004؛ جوهانسبرغ، 2008؛ دبي، 2012؛ الحمامات، 2016: جنيف، 2022؛ نيودلهي، 2024)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (نيودلهي، 2024)،

إذ تأخذ بعين الاعتبار

*أ )* أحكام الأرقام من 246D إلى 246H من اتفاقية الاتحاد؛

*ب)* القرار 20 (المراجَع في جنيف، 2022) لهذه الجمعية، بشأن إجراءات تخصيص وإدارة الموارد الدولية للترقيم والتسمية والعنونة وتحديد الهوية في مجال الاتصالات؛

*ج)* ‏أهمية تشجيع الابتكار وتعزيز بيئة تمكينية للتكنولوجيات الناشئة، مع اتباع المعايير الدولية ذات الصلة والممارسات الفضلى والأطر التنظيمية لحماية مصالح أصحاب المصلحة بما في ذلك المنافسة والخصوصيات،

وإذ تضع في اعتبارها

 *أ )* أن المهام التي تنفَّذ في قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد (ITU‑T) تغطي الجوانب والآثار التقنية والسياساتية والتنظيمية؛

*ب)* أن القواعد المتصلة بعمل القطاع وُضعت في صيغة تعتمد على التحديد الواضح والمؤكد للحدود بين الجوانب والآثار التقنية والسياساتية والتنظيمية؛

*ج)* أن الإدارات تشجع قيام أعضاء القطاع بدور أكبر في أعمال قطاع تقييس الاتصالات، وخصوصاً في المسائل التقنية؛

*د )* أن كثيراً من المسائل مما لها أثر على السياسات أو الجوانب التنظيمية قد تتضمن تنفيذاً تقنياً وبالتالي تلزم دراستها في لجان دراسات وأفرقة متخصصة مناسبة،

وإذ تلاحظ

 *أ )* أن الدول الأعضاء في الاتحاد قد حددت مسؤوليات رئيسية في مجال السياسات في الفصل السادس من الدستور (المواد 43‑33)، وفي الفصل الخامس من الاتفاقية (المواد 40‑36)، وفي قرارات مؤتمرات المندوبين المفوضين ذات الصلة؛

*ب)* أن لوائح الاتصالات الدولية توضح كذلك الالتزامات السياسية والتنظيمية الواقعة على الدول الأعضاء؛

*ج)* أن الرقم 191C من الاتفاقية يخوِّل الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) إسناد مسائل تندرج ضمن اختصاصاتها إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG)، مع توضيح الإجراءات المطلوبة بشأنها؛

*د )* ‏الحاجة إلى زيادة التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، كل في إطار مسؤولياته، لمعالجة الآثار التنظيمية والسياساتية التي ستترتب على اعتماد التكنولوجيات الجديدة والناشئة، مع مراعاة النقاط *أ ) وب) وج)* أعلاه؛

*هـ )* أن لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات، ولا سيما لجنة الدراسات ‎3‏، تجري دراسات بشأن الجوانب التنظيمية،

تقرر

أن تنظرلجان الدراسات، لدى تحديد ما إذا كانت جميع بنود العمل أو المسائل أو التوصيات الجديدة لها جوانب وآثار سياساتية أو تنظيمية، أن تنظر في المواضيع المحتملة المذكورة في فقرة وإذ تلاحظ أو الموضوعات المحددة بقرار من الدول الأعضاء، أو التي أوصى بها الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات؛‎

أن تكلف الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات

1 بدراسة وتحديد المجالات التشغيلية والتقنية المتصلة بجودة الخدمة/جودة التجربة (QoS/QoE) للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي قد تكون لها طبيعة سياساتية أو تنظيمية، مع مراعاة الدراسات التي تجريها لجان الدراسات المعنية ورفع تقرير بذلك إلى الجمعية العالمية المقبلة لتقييس الاتصالات؛

2 ‏بالتشاور مع الدول الأعضاء بشأن أي قضايا ذات صلة بجوانب وآثار سياساتية وتنظيمية غير تلك المحددة في القرارات، بما في ذلك القضايا الناتجة عن اعتماد التكنولوجيات الجديدة والناشئة،

‏تكلف لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات كل ضمن ولايته

‏دراسة وتحديد المجالات التشغيلية والتقنية المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة التي قد تكون ذات طابع سياساتي وتنظيمي، وتقديم تقرير بذلك إلى الجمعية العالمية المقبلة لتقييس الاتصالات،

تدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع

1 إلى المساهمة بفعالية في الأعمال التي تجرى بشأن هذا الموضوع.

2 ‏الحفاظ على التعاون المستمر لضمان مجموعة واسعة من وجهات النظر والخبرات عند معالجة الجوانب والآثار السياساتية والتنظيمية.